

Distr.: General
7 March 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

الجمعية العامة
الدورة الستون

البندان ١٧ و ٧٣ (هـ) من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين
تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية
ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الدولية
الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في
أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع
الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

تقرير من الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقراري الجمعية العامة ٣٢/٦٠ ألف وباء المؤرخين
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وقرار مجلس الأمن ١٥٨٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/
مارس ٢٠٠٥، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى
أفغانستان إلى غاية ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦. ويستعرض هذا التقرير أنشطة البعثة منذ تقريره
السابق المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (A/60/224-S/2005/525). كما يتضمن مقترحات



لتعديل ولاية البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمع مجلس الأمن إلى إحاطات شفوية في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (انظر S/PV.5249 و Corr.1) وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (انظر S/PV.5309) وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (انظر S/PV.5347) وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (انظر S/PV.5369).

ثانياً - إنجاز اتفاق بون

٢ - خلال الأشهر الستة الماضية، أُنجز الانتقال السياسي المنصوص عليه في اتفاق بون بتنظيم انتخابات الجمعية الوطنية الجديدة للبلاد وافتتاحها. وخلال ما يزيد قليلاً عن أربع سنوات، أحرزت أفغانستان تقدماً هاماً نحو التحول إلى دولة ديمقراطية ذات مؤسسات خاضعة للمساءلة. كما أحرز مزيد من التقدم نحو إصلاح الهياكل الأساسية التي يمكن أن تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك لم تحل بعد، كما أشرت في تقريرتي السابق، العديد من القضايا التي تشكل تحديات لأمن واستقرار الدولة الديمقراطية الجديدة على المدين القصير والمتوسط. وتدرج هذه التحديات من تعزيز الهياكل الحكومية الوليدة، إلى دعم حقوق الإنسان، وإلى تنفيذ أسس الحكم الرشيد والعدالة وسيادة القانون، وإلى تفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية، وإلى إرساء أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وإدراكاً لجسامة التحديات المقبلة، ولكفالة توطيد الأركان التي تقوم على أساسها دولة ديمقراطية قادرة على البقاء، أكدت حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي من جديد التزامها بمستقبل البلد على الأجل الطويل بإطلاق اتفاق أفغانستان في مؤتمر لندن المعقود في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (انظر S/2006/90، المرفق).

ألف - العملية السياسية

٣ - في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، توجه حوالي ٦,٤ ملايين أفغاني يمثلون أزيد قليلاً من ٥٠ في المائة من الناخبين المسجلين إلى مراكز الاقتراع لانتخاب ممثليهم في مجلس النواب من الجمعية الوطنية وفي مجالس المقاطعات الـ ٣٤. وبالرغم من المخاوف من إمكانية تعطيل العنف للعملية، وخاصة بالنظر لمنحى الهجمات في الأشهر السابقة التي شملت قتل ثمانية مرشحين، فإن الحوادث الأمنية التي جرت يوم الانتخابات لم تؤثر كثيراً على الاقتراع. ومع ذلك، فإن عملية عد الأصوات وتقديم الشكاوى التي أعقبته نفذت في جو مشحون بالتوتر وانعدام الثقة. ويعزى هذا جزئياً إلى تعقيدات العملية، خاصة وأن العدد الكبير من المرشحين تطلب كميات ضخمة وأحياناً مشوشة من أوراق الاقتراع. والأهم من ذلك أن التوتر غذاه آلاف المرشحين المنهزمين الذين مانع العديد منهم في الإقرار بهزيمتهم الانتخابية. وجرت

احتجاجات ومظاهرات هامة في قندز وقندهار و نانغرهار وكابل أدت إلى توقف عملية عد الأصوات أحيانا. وقد قدم ما مجموعه ٤٠٠ ٥ طعن إلى لجنة الشكاوى الانتخابية صدرت أحكام في حوالي ٣٠٠ ٣ منها، من بينها ٥٧٥ قضية ذات أولوية عليا، أغلبها تدعي حصول تزوير. وفرضت لجنة الشكاوى الانتخابية غرامات في ٢٢ قضية وحظرت على تسعة موظفين العمل في الإدارات الانتخابية في المستقبل، في جملة عقوبات أخرى. وإضافة إلى ذلك، استبعدت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات ٧٠٣ حجرة اقتراع و ٧٤ صندوق اقتراع (ما يعادل حوالي ٢,٥ في المائة من مجموع المراكز) من العد بسبب وجود مؤشرات واضحة على حصول تزوير - أغلبها ملء صناديق الاقتراع ببطاقات مزورة.

٤ - وطوال العملية الانتخابية، استبعدت لجنة الشكاوى الانتخابية ما مجموعه ٥٤ مرشحا: ٣٤ منهم بسبب ارتباطهم بالمجموعات المسلحة، و ١٢ لعدم استئذنتهم من وظائف عامة، وخمسة لتقدم عدد غير كاف من التوقيعات الصحيحة التي تدعم ترشيحهم وثلاثة بسبب التزوير أو التهديد.

٥ - ومع انتهاء تحقيقات لجنة الشكاوى الانتخابية وتنفيذ تدابير لتصحيح الخروقات، تلقت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات إخطارا من لجنة الشكاوى الانتخابية مفاده أن الشكاوى المتبقية لن تغير النتيجة ماديا، وأعلنت النتائج النهائية المصادق عليها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

٦ - ويعكس مجلس النواب الجديد التنوع السياسي والإثني لأفغانستان، ويضم عددا كبيرا من المهنيين، وعددا من الليبراليين، كان يحتل العديد منهم مكانة بارزة في الحكومة الشيوعية في الثمانينات، وبعض القادة السابقين، والمجاهدين، وعددا صغيرا من المعاهدين من طالبان، وبعض الأفراد المتهمين بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومما يبعث على التفاؤل أن العديد من النساء المنتخبات لمجلس النواب البالغ عددهن ٦٨ امرأة (٢٧ في المائة من مجموع المقاعد)، حصل على أصوات كافية للفوز بمقاعد دون اللجوء إلى نظام الحصص المخصصة للمرأة. وانتخبت ١٢١ امرأة لشغل مقاعد في مجالس المقاطعات المتاحة البالغ عددها ٤٢٠ مقعدا. ومع ذلك لا تزال هناك خمسة مقاعد مخصصة للنساء شاغرة في مجالس المقاطعات بسبب عدم وجود مرشحات في المقاطعات الثلاث.

٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، انتخب كل مجلس مقاطعة من بين أعضائه ممثلين اثنين عنه للعمل في مجلس الأعيان؛ ومن بين المسؤولين الـ ٦٤ المنتخبين، هناك ٦ نسوة. وقد اكتملت عضوية الجمعية الوطنية في ٩ كانون الأول/ديسمبر، إثر تصديق الهيئة المشتركة لإدارة

الانتخابات على ٣٤ عضوا (من بينهم ١٧ امرأة) رشحهم الرئيس حميد قرضاي. واختتمت العملية الانتخابية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر مع افتتاح الجمعية الوطنية.

أنشطة الحكومة

٨ - في الأشهر الأولى من مداوات الجمعية الوطنية، ركزت المناقشات أساسا على المسائل الإدارية والقضايا التي تم الجمهور (من قبيل نشر الرسوم الكاريكاتورية عن النبي محمد في أوروبا؛ وما إذا كان ينبغي أن يرافق البرلمانيات عند سفرهن محارمهن الذكور؛ والتهديدات التي تستهدف أمن البلاد). وانتخب أعضاء فولسي جيرغا (مجلس النواب) يونس قانوني، وهو مرشح سابق لمنصب الرئاسة، رئيسا لها، وانتخب أعضاء ميشرانو جيرغا (مجلس الأعيان) رئيس أفغانستان السابق، صبغة الله مجددي، رئيسا لها. كما انتخب المجلسان كلاهما مجلسيهما الإداريين المشكلين من ١٨ لجنة في مجلس النواب لاستعراض حوالي ٢٠٠ قانون ومرسوم رئاسي صدرت خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وعقدا مناقشات عامة بشأن تنفيذ النظام الداخلي للجمعية الوطنية فيما يتعلق بمسألة التصويت على منح الثقة بشأن تعيينات أعضاء الوزارة. وفي هذا الصدد، اتخذ مجلس النواب قرارا في ٢٧ شباط/فبراير بممارسة سلطته الدستورية في استعراض أسماء أعضاء الوزارة والمصادقة عليهم على أساس فردي لا على أساس جماعي.

٩ - كما خصصت الجمعية الوطنية أربعة أيام لمناقشة الأخطار الناشئة التي تهدد استقرار البلد. وكان الأمن نقطة تركيز عليها أيضا حوار الرئيس قرضاي مع السلطات الباكستانية خلال زيارته الرسمية إلى إسلام آباد من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وفي مناقشات الجمعية الوطنية، اضطلع عدد من النائبات والشخصيات الأقل شهرة بدور بارز.

١٠ - وبالرغم من مداوات الجمعية الوطنية بشأن المسائل التي تم عامة الناس، كانت ثمة إشارات إلى نفاذ صبر السكان من عدم إحراز تقدم حقيقي في هذه القضايا. وقد تجمع عدد من أفرقة المجتمع المدني معا لتشكيل مكتب التنسيق الخاص بالمنظمات المدنية للضغط على الجمعية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والإصلاح، وبخاصة أهمية حرية التعبير والمساواة بين الرجل والمرأة والإصلاحات القضائية، بما في ذلك عضوية المحكمة العليا.

باء - مؤسسات القطاع الأمني

١ - برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتسريح الجماعات المسلحة غير المشروعة

١١ - حسبما ذكرت في تقريرى السابق (S/2005/525، الفقرة ٢٦)، انتهى الجزء المتعلق بتزع السلاح والتسريح من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لكن جهود إعادة الإدماج لا تزال متواصلة. فحتى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أنهى العملية ٦٤٦ ٦٠ من أصل ٦٢٠ ٠٤٤ من أفراد القوات العسكرية الأفغانية المسرحين. وتعمل لجنة نزع السلاح وإعادة الإدماج التي يرأسها نائب وزير الدفاع على وضع اللمسات الأخيرة حاليا على الأعمال التحضيرية للشروع رسميا بتنفيذ برنامج تسريح الجماعات المسلحة غير المشروعة الذي يستهدف الجماعات المسلحة غير المرتبطة رسميا بميكل أجهزة الأمن الأفغانية.

١٢ - وكانت فكرة تسريح الجماعات المسلحة غير القانونية قد جرت لأول مرة خلال فترة الإعداد للانتخابات البرلمانية ومجالس المقاطعات في السنة الماضية كوسيلة لتنفيذ المعايير الانتخابية التي استبعدت الأفراد الذين لديهم ارتباطات بالجماعات المسلحة غير المشروعة من التقدم كمرشحين. ونتيجة لذلك، تم إقصاء ٣٤ مرشحا عن المشاركة في الانتخابات وتم تسليم ٨٥٧ ٤ قطعة سلاح من قبل ١٢٤ مرشحا. وفي أيلول/سبتمبر، جمعت الأمانة المشتركة للجنة نزع السلاح وإعادة الإدماج، وهي تضم كل الأجهزة الأمنية الوطنية والدولية المعنية، قائمة تضم أسماء حوالي ٤٥٠ مسؤولا حكوميا يشتبه في أن لهم روابط بالجماعات المسلحة غير القانونية. ومن تلك القائمة، ثبت أن ١٣ مسؤولا (كلهم أدنى من مستوى حاكم) لديهم روابط بالجماعات المسلحة غير المشروعة ومنحوا فترة ٣٠ يوما لتزع السلاح طوعية. ومن هؤلاء الـ ١٣، سلم ثمانية منهم ما مجموعه ١٠٨٠ قطعة سلاح، وتوفي واحد، وعزل أربعة من وظائفهم لعدم امتثالهم. وتعمل الأمانة المشتركة على التأكد من المعلومات المتعلقة بـ ٤٣٧ من المسؤولين المتبقين، وتنظر في إمكانية إضافة أسماء أخرى. وإلى غاية ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، كان قد تم تسليم ما مجموعه ٦٥٥ ١٧ قطعة سلاح من قبل الجماعات والأفراد الذين لديهم روابط بالجماعات المسلحة غير المشروعة.

١٣ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، اتفقت حكومة أفغانستان وشركاؤها الدوليون على استراتيجية وطنية لتسريح الجماعات المسلحة غير المشروعة تنص على إقامة تنسيق وثيق مع المبادرات الرامية إلى بسط سيادة القانون، والحكم الرشيد، والأمن، والمساعدة الإنمائية. ولن يقدم البرنامج أي حوافر للجماعات المسلحة غير المشروعة؛ وإنما سيقدم لها فرصا محددة زمنيا للامتنال الطوعي والمتفاوض بشأنه، وإلا فإن وزارة الداخلية ستفرض عليها الامتنال

باستخدام الموارد الأمنية للدولة. وسيُعطي البرنامج الأولوية للمناطق التي تحدث فيها نسبة عالية من المنازعات بسبب النشاط غير القانوني، بما في ذلك فرض الضرائب واحتلال الأراضي؛ حيث يقضي انعدام الأمن الذي تسببه الجماعات المسلحة غير المشروعة إلى تعطيل الأنشطة الإنمائية، وحيث يحول وجودها دون تنفيذ السلطات لبرامج بسط سيادة القانون وعمليات مكافحة المخدرات.

٢ - الجيش الوطني الأفغاني

١٤ - يصل القوام الحالي للجيش الوطني الأفغاني إلى ٢٦ ٩٠٠ جندي يمكن أن تنشر منها ٣٨ كتيبة عاملة (خندقاً) تحت إمرة خمس قيادات إقليمية (في كابل وغارديز وقندهار وحيات ومزار الشريف). ويطرح تحقيق الهدف المتمثل في تشكيل قوة عاملة تماماً يصل قوامها إلى ٧٠ ٠٠٠ جندي (من كل الرتب) بحلول ٢٠١٠ عدداً من التحديات، منها ضرورة تكوين جهاز دعم متخصص (في مجالات من قبيل اللوجيستيات والإمدادات) وضباط كبار، والتناقص، والحاجة إلى الاستدامة المالية. وقد تم تعديل جهود التدريب مما كانت عليه في البرنامج المسرع لسنة ٢٠٠٥، الذي نص على جاهزية ٤٣ ٠٠٠ جندياً بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ والذي ساعد في زج قوات ميدانية إضافية خلال الانتخابات، إلى برنامج بطيء الوتيرة ينص على تعزيز تدريب الجنود. وحالياً، تخضع كتيبة واحدة (خندق واحد) للتدريب.

١٥ - وقد استقبل الجيش الوطني الأفغاني بشكل جيد من قبل المجتمعات المحلية، وأشادت السلطات بأدائه بشكل خاص خلال انتخابات السنة الماضية. لكنه أصبح، بصورة متزايدة هدفاً لهجمات العناصر المعادية للحكومة. وسيواصل الجيش الوطني الأفغاني المشاركة في عمليات القتال المشتركة مع قوات التحالف.

٣ - إصلاح الشرطة

١٦ - تواصل تدريب الشرطة الوطنية الأفغانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتم إحراز تقدم نحو إصلاح وزارة الداخلية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تم في إطار إعادة هيكلة قيادة الشرطة وعقب عملية انتقاء مكثفة، تعيين ٣١ جنرالاً (١٢ من البوستان و ١٦ من الطاجيك و جنرالان هازاريان و جنرال أوزبكي واحد) وقد تولوا أرفع مناصب الشرطة في وزارة الداخلية. وتضمنت عملية الانتقاء عمليات فحص لاستبعاد منتهكي حقوق الإنسان، استناداً إلى المشورة التي تسديها اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم

المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسيضطلع هؤلاء الجنرالات الـ ٣١ بدور ريادي في انتقاء الضباط لشغل الرتب اللاحقة من المناصب العليا في وزارة الداخلية.

١٧ - وفي الوقت الحاضر، تتألف الشرطة الوطنية الأفغانية من ٥٤ ٠٠٠ ضابط، بمن فيهم شرطة الحدود، خضعوا لبرامج تدريبية تنظمها الجهات المانحة. ويدوم التدريب ١٦ أسبوعاً لضباط الصف وحتى ثلاثة أعوام للضباط ذوي الرتب العالية. ويتلقى صغار الضباط التدريب لفترة تصل إلى أحد عشر أسبوعاً حسب مستوى الجند في الإمام بالقراءة والكتابة. ولا تزال الأمية مشكلة على جميع المستويات، ما عدا المستويات العليا، إذ يقدر مستوى الأمية في قوة الشرطة الوطنية الأفغانية بنسبة ٧٠ في المائة.

١٨ - وللشرطة قدرة محدودة على فرض نفسها خارج كابل. فبعد نشر ضباط الشرطة في الأقاليم، فإنهم يفتقرون إلى ما يكفي من القيادة والمعدات والمرافق للقيام بدورهم. وهم يفتقرون أيضاً لأماكن العمل والمركبات ومعدات الاتصالات والهياكل الأساسية للمرتبات. ويزيد من تعقيد هذه الحالة عدم وجود نظام قضائي وجنائي فعال. وعلاوة على ذلك، لا توجد استراتيجية شاملة لتوفير التدريب للضباط أثناء العمل. وفي بعض الحالات، توفر أفرقة إعادة إعمار المقاطعات للضباط الإرشاد والمساعدة اللوجيستية والمعدات ولكن هذا النهج غير موحد

١٩ - وسيبقى تمويل الشرطة الوطنية الأفغانية في الأجلين الراهن والمتوسط يعتمد على دعم الجهات المانحة الدولية. وفي إطار الصندوق الاستئماني للقانون والنظام لأفغانستان، وضعت اقتراحات لإصلاح نظام الأجور بهدف تحقيق التكافؤ مع الجيش الوطني الأفغاني. غير أن الصندوق الاستئماني يواجه عجزاً وشيكاً في قدرته على صرف مرتبات الشرطة. وهناك حاجة إلى تمويل فوري يبلغ ٧٢,٢ مليون دولار للسنة المالية الأفغانية المقبلة. ونتيجة لذلك، جرت مراجعة الهدف المتمثل في إنشاء شرطة وطنية أفغانية (بما فيها شرطة الحدود) مشكلة بالكامل ومهنية وفعالة ومتوازنة عرقياً لتصل لقوامها الكامل البالغة ٦٢ ٠٠٠ شرطي بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ بدلاً من عام ٢٠١٠.

٤ - أنشطة مكافحة المخدرات

٢٠ - تشكل صناعة المخدرات غير المشروعة خطراً كبيراً على تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. ولا تزال أفغانستان أكبر مورد للأفيون في العالم، إذ تبلغ حصتها ٨٧ في المائة من الإمدادات العالمية وقدرت قيمة صادراتها في عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٢,٧ بليون من دولارات الولايات المتحدة. وقد وقر هذا الاقتصاد المزدهر الذي يساوي أكثر من ٥٠ في المائة من

الدخل القومي الإجمالي القانوني للبلد أرضية خصبة للشبكات الإجرامية والجماعات المسلحة غير القانونية والعناصر المتطرفة.

٢١ - وأسفرت الجهود المبذولة بقيادة الحكومة للقضاء على صناعة المخدرات ومنعها عن نتائج متواضعة في بعض المناطق؛ بل قوبلت هذه النتائج بمحاصيل مرتفعة. فقد انتشرت زراعة الخشخاش في جميع أنحاء البلد. وعلى إثر حملة واسعة النطاق بقيادة الحكومة ضد هذه الزراعة (التهديد بإنفاذ القانون ووعود بمصادر رزق بديلة) في سنة ٢٠٠٥، يقدر أن الأرض المزروعة بالخشخاش انخفضت بنسبة ٢١ في المائة. غير أن متوسط محصول الخشخاش زاد ليصل إلى ما يقدر بـ ٣٩ كيلوغرام للهكتار عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع ٣٢ كيلوغرام للهكتار عام ٢٠٠٤. ولم تحقق الجهود التي بذلها محافظو المقاطعات عام ٢٠٠٥ النجاح المنشود، إذ لم يتم القضاء إلا على ما مجموعه ٤٠٠٠ هكتار (أو أربعة في المائة من مجموع حقول الخشخاش المزروع). وفي عام ٢٠٠٦، أبلغ المحافظون حتى الآن عن القضاء على ٣٠٠٠ هكتار تقريباً، رغم أنه لم يتم بعد التحقق من ذلك. وعلاوة على ذلك فإن هذا الاستئصال يحدث في مرحلة مبكرة من نمو الخشخاش مما قد يسمح بإعادة العرس.

٢٢ - وتبقى زراعة الخشخاش خياراً مغرياً للمزارعين، الذين يكسبون من الخشخاش ما يزيد عشر مرات في الهكتار عما يكسبونه من الحبوب. وتظهر إسقاطات الدراسة الاستقصائية للتقييم السريع التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لشباط/فبراير ٢٠٠٦ أن عدد الهكتارات المزروعة بالخشخاش ستزيد في ١٣ مقاطعة على الأقل. ووردت أيضاً تقارير عن تلقي مزارعين عروضاً لزراعة الخشخاش من بعض الجماعات التي تعرض حمايتها أو تستعمل التهديد بالعنف، بما في ذلك في مقاطعات هيلماند وأروزغان وزابول ومقاطعات أخرى. وعلاوة على ذلك، أشارت دراسة استقصائية أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى أن حوالي ٩٢٠.٠٠٠ أفغاني (٣,٨ في المائة من السكان) يتناولون المخدرات.

٢٣ - واعترافاً بالحاجة الماسة إلى قطع دابر دائرة انعدام الأمن التي تعززها صناعة المخدرات، اعتمدت الحكومة قانوناً جديداً لمكافحة المخدرات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويحتوي هذا القانون على أحكام جنائية وإجرائية، تشمل في جملة أمور أخرى التحقيق والمقاضاة والمحاكمة، كما أنشأ الولاية القضائية للمحكمة المركزية للمخدرات. وفي كانون الثاني/يناير، بدأت وزارة مكافحة المخدرات، في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان، استراتيجيتها الوطنية المنقحة لمكافحة المخدرات التي تعطي الأولوية لـ (أ) مكافحة الاتجار بالمخدرات، و (ب) مساعدة المزارعين من خلال مصادر عيش بديلة، و (ج) خفض الطلب

على المخدرات، و (د) بناء المؤسسات على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات. وفي هذا السياق، تُرتب جهود القضاء على المخدرات حسب الأولويات وفقاً للمناطق التي يمكن فيها الوصول إلى مصادر عيش بديلة.

٥ - إصلاح قطاع العدل

٢٤ - لا يزال نظام العدل يعاني من عدم وجود قضاة ومدعين ومحامين متمتعين بمؤهلات كافية، ومن عدم وجود الهياكل الأساسية المادية الضرورية لإقامة العدل بإنصاف وفعالية. ولا يزال الفساد المؤسسي والتدخل السياسي والاحتجاز الطويل قبل المحاكمة وعدم تيسر التمثيل القانوني وغير ذلك من انتهاكات لأصول المحاكمات هو القاعدة ويساهم في انخفاض مستوى ثقة الجمهور واطمئنانه لنظام العدل.

٢٥ - وحظي إطار استراتيجي لإصلاح قطاع العدل بدعم من مجلس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ووُضعت هذه الخطة، المعنونة "توفير العدالة للجميع"، عن طريق الفريق الاستشاري المعني بالعدل برئاسة وزير العدل، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأصحاب مصلحة آخرين. وقبل إقرارها، خضعت خطة "توفير العدالة للجميع" لعملية تشاور واسعة توجها مؤتمر وطني عقد لمدة ثلاثة أيام في كابل في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وينقسم الإطار إلى خمسة مجالات للأنشطة: الإصلاح القانوني، والبناء المؤسسي، والوصول إلى برامج العدل، والعدالة التقليدية، والتنسيق. وساعدت البعثة والبرنامج على إنشاء مجموعة من الأفرقة العاملة تضم ممثلين من الوزارات المعنية وأصحاب المصلحة الدوليين لتنفيذ أولويات الإطار.

٢٦ - وتضطلع المحكمة العليا حالياً بدور ريادي في مجال تدريب القضاة. وبدأت أول دورة توجيهية لمدة سنة للقضاة الجدد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. بمشاركة ١٧٠ خريجاً (١١٨ من كلية الشريعة في جامعة كابل، و ٢٩ من المدارس الدينية و ٢٣ من كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة كابل)، ١٢ منهم فقط من النساء. ومع وجود ما يقارب ١٥٠٠ من القضاة و ٢٠٠٠ من المدّعين في الجهاز القضائي، فإن الطلب على التدريب يفوق العرض بكثير. وعلاوة على ذلك، لا تزال المحكمة العليا بحاجة إلى ملء ٣٠٨ وظيفة قضائية شاغرة على صعيد المناطق والمقاطعات.

٢٧ - ولا تزال حالة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالسجن في أفغانستان حرجة. فمعظم السجون قديمة وخرابة ومكتظة بينما هدمت السجون الأخرى الحرب وسنوات من الإهمال. ورغم الخطر الذي تشكّله الهياكل الأساسية السيئة للسجون على أمن المجتمع فإن إصلاح نظام السجون لم يجتذب بعد ما يكفي من التمويل. ولا تتطلب الإصلاحات مجرد وجود

سجون فعالة بشكل عام، بل تتطلب أيضاً إنشاء مرافق منفصلة للجنات من النساء والأحداث، في كل مقاطعة من المقاطعات الـ ٣٤. ويجري حالياً وضع استراتيجيات لجهود إعادة الإعمار والإصلاح من جانب فريق عامل رفيع المستوى بقيادة مباشرة من وزارة العدل. وجرى كذلك الاضطلاع بعدد من أنشطة الترميم المحددة خلال العام الماضي بما في ذلك إعادة بناء مرفق الاحتجاز الرئيسي في كابل وأعمال تجديد كبرى في سجن بوليشاركي المركزي. غير أن الفترة التي تلت أعمال الشغب التي شهدتها سجن بوليشاركي التي بدأت في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، ستقتضي عملية إعادة تقييم عاجلة لنهج الإصلاح وأولوياته.

جيم - حقوق الإنسان

٢٨ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في أفغانستان تنطوي على تحديات لأسباب عديدة في مقدمتها الحالة الأمنية ومواطن الضعف في الحكم. وساهم إفلات قادة الفصائل وجنرالات الحرب أيضاً في تقويض التحسينات التدريجية. وأدى ارتفاع حدة العنف بشدة في بعض أنحاء البلد إلى تقييد إمكانية وصول الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية وممثلي الحكومة إلى هذه المناطق، مما حرم السكان من الوصول إلى الاستحقاقات والخدمات والحماية.

٢٩ - وهناك العديد من الشكاوى بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتكبتها ممثلو المؤسسات الأمنية الوطنية، شملت الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني والتعذيب. ومما يبعث على التفاؤل إصدار وزير الداخلية لأمر في ٣٠ تشرين الثاني/يونيه ٢٠٠٥ يوجز فيه التوقعات المتعلقة بامثال الشرطة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ويحدد اختصاصات مكاتب جديدة لحقوق الإنسان من المقرر إنشاؤها داخل مقر الشرطة الوطنية الأفغانية في المقاطعات.

٣٠ - وتحظى حرية التعبير بحماية الدستور والقانون. إلا أن المادة ٣١ من قانون وسائط الإعلام، التي تسمح بمنع تغطية مواضيع منافية لمبادئ الإسلام في وسائط الإعلام، لا تزال تعرض الصحفيين لقرارات وعقوبات تعسفية من جانب المحاكم. فعلى سبيل المثال، جرى احتجاز أحد الصحفيين بموجب هذا القانون لنشره مقالاً ينتقد فيه معاقبة الزانيات بموجب القانون الإسلامي؛ وأطلق سراحه في نهاية الأمر من خلال إجراءات الطعون.

٣١ - ولا تزال المرأة في أفغانستان تواجه قيوداً شديدة في ممارسة حقوقها، بما فيها عوائق التعليم، والتمييز الواسع الانتشار، والقيود على التنقل ومن ثم على الوصول إلى العدل، وتفشي العنف ضد النساء والفتيات. وأنشأت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان وحدات لحقوق المرأة في جميع أنحاء البلد. كما أنشئت خمسة مآوى وبيوت آمنة للنساء في

كابل والمقاطعات. وأنشئت وحدة نموذجية صغيرة للاستجابة للأسرة ملاكها من الشرطيات، وجرى تدشينها رسمياً عام ٢٠٠٦.

٣٢ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الحكومة خطة العمل الوطنية للسلام والمصالحة والعدالة، وهي خطة تستند إلى توصيات قدمتها اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. وعلى إثر اعتماد الخطة التي تحدد استراتيجية شاملة تدوم ثلاثة أعوام بشأن العدالة الانتقالية، استضافت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مؤتمراً دام ثلاثة أيام بشأن تفصي الحقائق والمصالحة بدعم من البعثة واللجنة المستقلة. وحضر المؤتمر ممثلو الحكومات المحلية والمجتمع المدني من جميع أنحاء أفغانستان. وقال المشاركون إنه يجب إعطاء الأولوية العليا للحاجة إلى وضع حد للإفلات من العقاب، ولقضاة منتهكي حقوق الإنسان وإقصائهم من الخدمة العامة ومراكز السلطة الأخرى.

دال - عملية إعادة الإعمار

١ - أطر التنمية

٣٣ - أخذت حكومة أفغانستان زمام القيادة في تنمية الأطر التي ستوجّه عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتعزيز مكاسب عملية بون. ووضعت تقريراً عن الأهداف الإنمائية للألفية حظي بموافقة مجلس الوزراء عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وكيفت الأهداف الإنمائية الشاملة للألفية مع السياق الأفغاني وأدرجت هدفاً تاسعاً بشأن تعزيز الأمن. ووفّر التقرير إطار استراتيجية أفغانستان الإنمائية الوطنية المؤقتة التي عرضت على مؤتمر لندن المعني بأفغانستان. وهي تتضمن وصفاً للسياسات والبرامج اللازمة لاستيفاء أهداف أفغانستان الإنمائية خلال السنوات الخمس المقبلة وتحدد أربعة مصادر ذات أولوية للنمو في أفغانستان هي: (أ) الزراعة، والرعي، والصناعة الريفية؛ (ب) الاستخدام المثمر لأصول الدولة؛ (ج) التعدين والصناعات الاستخراجية الأخرى؛ (د) النقل العابر والتجارة على الصعيد الإقليمي.

٣٤ - وتم الاتفاق مع وزير الخارجية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ على خطط عمل البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذلك عملية برنامج الأغذية العالمي الممتدة لإغاثة والإنعاش. والغرض من خطط الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ لهذه الوكالات، المستمدة من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، هو مساعدة الحكومة وشركائها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنقاط المرجعية لاتفاق أفغانستان.

٣٥ - و يجري حالياً بشكل يتماشى تماماً مع استراتيجية أفغانستان الإنمائية الوطنية، تنفيذ أربعة برامج مشتركة للأمم المتحدة تضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (هي: تخضير أفغانستان، ومبادرة المدارس الصحية، والحد من الوفيات النفاسية، ومحو الأمية الوظيفي بين الكبار).

٢ - تطورات الشؤون الإنسانية

٣٦ - تحسنت قدرة المؤسسات الأفغانية على إدارة الأزمات الإنسانية، ولكنها لا تزال تعتمد إلى حد كبير على جهات فاعلة أجنبية. وفي محاولة للحد من هذا الاعتماد، دعمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) إنشاء المركز الوطني الحكومي للعمليات الطارئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وساعد ضباط اتصال من البعثة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف المركز على إجراء عمليات قائمة على مختلف التصورات لبناء القدرات الوطنية على إدارة الكوارث.

٣٧ - وقد كان فصل الشتاء معتدلاً حتى الآن في أفغانستان. ووزّع برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف ما يقارب ٢١ ٠٠٠ طن متري من المواد الغذائية وأزيد من ١٠ ٠٠٠ رزمة من المواد غير الغذائية اللازمة للأسر على السكان الضعفاء في جميع أنحاء البلد، وقامت هذه المؤسسات مسبقاً بإيداع مخزونات طوارئ كبيرة في أماكن محددة. وقدمت الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية إغاثة طارئة إلى عدة مئات من الأسر في الشمال والشمال الشرقي المتضررة بالتيهور والانهيالات الأرضية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. ووحدت الوكالات الأفغانية ووكالات الأمم المتحدة جهودها لتقديم المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة بالزلازل في كاشمير/باكستان. وأرسلت وزارتا الدفاع والصحة خمس طائرات عمودية، وطائرة شحن من طراز AN-32، وطاقماً جويماً مؤلفاً من ٢٠ فرداً، و ٥٠ موظفاً طبياً، و ١١ طناً مترياً من الأدوية و ٢,٥ طن متري من المواد الغذائية. وساهمت جمعية الهلال الأحمر الأفغاني بـ ٣٨٠ خيمة، و ١٠ ٠٠٠ بطانية و ١١,٥ طناً مترياً من المواد الغذائية. وحشدت وكالات الأمم المتحدة بالتعاون مع السلطات الأفغانية، ٤٧ شاحنة و ١ ٥٠٠ خيمة وحوالي ١٠ ٠٠٠ من الأقمشة المشمعة والأوعية والبطانيات.

٣٨ - وفي إطار برنامج اليونيسيف للتحصين، تم من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ تلقيح حوالي ٢ ٣١٧ ٠٠٠ طفل تحت سن الخامسة ضد فيروس شلل الأطفال في جنوب البلد وجنوبه الشرقي وشرقه. ومن آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٦، ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حوالي ٢٨٠ ٣٤ لاجئاً عائداً من جمهورية إيران الإسلامية و ٦٠٠ ٢٣٥ من باكستان.

ثالثاً - الأمن

ألف - الحالة الأمنية

وصف الحالة العامة

٣٩ - اتسمت الحالة الأمنية خلال الأشهر الستة الماضية بتعزيز واضح للاتجاهات المبلغ عنها سابقاً في أنشطة المتطرفين. وتشهد العمليات والتطور التكتيكي للمتمردين وعناصر أخرى مناهضة للحكومة تطوراً متواصلاً. وتشكّل هذه الأنشطة خطراً متزايداً على السكان المحليين وقوات الأمن الوطنية والقوات العسكرية الدولية وجهود المساعدة الدولية. وتواصلت أعمال العنف والتهديدات الموجهة ضد المسؤولين المحليين والزعماء الدينيين والمعلمين وأفراد النظام التعليمي ومرافقه، وتكثفت في جنوب البلد وجنوبه الشرقي بصفة خاصة. ولا يزال الفساد وخطر الاقتصاد القائم على الجريمة والخاضع لسيطرة شبكات المخدرات وشبكات إجرامية منظمة أخرى، ووجود جماعات مسلحة غير مشروعة يقوض سلطة الحكومة المنتخبة وشرعيتها.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعمل المتمردون وعناصر أخرى مناهضة للحكومة بشكل متزايد تكتيكات أكثر تطوراً وفتكاً، مثل استعمال أجهزة متفجرة مرتجلة معقدة وكمائن محكمة التخطيط وهجمات متطورة تقنياً بصواريخ متعددة. وربما يكون أكبر مصدر للقلق هو التزايد الحاد في عدد التفجيرات الانتحارية. فقبل عام ٢٠٠٥، لم يحدث خلال السنوات الثلاث السابقة سوى خمس حالات. وفي عام ٢٠٠٥، حدثت ١٧ حالة. وبحلول ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، كان المجموع السنوي لعام ٢٠٠٦ قد بلغ ١١ حالة. ويمثّل ذلك ٦٥ في المائة من مجموع عام ٢٠٠٥ خلال فترة شهرين. وقد ارتفع أيضاً مدى فتك هذه الهجمات. وفي سنة ٢٠٠٦، بلغ متوسط عدد الضحايا لكل هجمة ١١ ضحية بعد أن كان ٥,٤ عام ٢٠٠٥.

٤١ - وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، انطوت نسبة كبيرة من الحوادث المتصلة بالأمن على اصطدامات بين عناصر مناهضة للحكومة وقوات الأمن، وهي أساساً القوات العسكرية

الدولية. وبما أن معظم هذه الاصطدامات أدت إلى انهزام العناصر المناهضة للحكومة، فإن عدد الهجمات الموجهة ضد القوات العسكرية الأجنبية بدأ ينخفض مقابل ارتفاع الهجمات الموجهة ضد القوات الأمنية الأفغانية وضد أهداف غير محصنة (المؤسسات الحكومية والاجتماعية، من جانب كيانات يصعب كشفها أو تحديدها هويتها). ويتجلى هذا التغيير في التكتيك بوضوح في أربعة مجالات خطر رئيسية، وهي بالتحديد ما يلي: الأجهزة المتفجرة المرتجلة والتفجيرات الانتحارية والاختطاف والهجمات ضد نظام التعليم.

٤٢ - واتبع المتمردون نهجا مختلفا عن النهج الموسمي الذي دأبوا عليه خلال السنوات الماضية إذ حافظوا طيلة فصل الشتاء على مستوى مرتفع من الأنشطة العملية. فقد شهدت الأشهر الأولى من سنة ٢٠٠٦ تصاعدا في هجمات المتمردين، ولا سيما في المنطقتين الجنوبية والشرقية من البلاد. وبالفعل، فقد زاد عدد الحوادث المتصلة بالعناصر المناوئة للحكومة على نحو مطرد منذ سنة ٢٠٠٣. ومن الجدير بالملاحظة أن وتيرة وقوع تلك الهجمات خلال النصف الأخير من سنة ٢٠٠٥ ومطلع سنة ٢٠٠٦ (٢٠٠ هجوم شهريا) أصبحت أعلى مما كان عليه الحال في أي من فترات الإبلاغ السابقة، بما في ذلك فترة الانتخابات الرئاسية التي جرت سنة ٢٠٠٤. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، زادت وتيرة الهجمات الناجحة التي تُستعمل فيها الأجهزة المتفجرة المرتجلة بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة، مقارنة بالنصف السابق من السنة. ويبدو أيضا أن العناصر المناوئة للحكومة قد وسّعت من مسرح عملياتها لتشمل مناطق ظلت تقليديا هادئة في غرب البلاد وشمالها وشمالها الشرقي. وتشمل الأنشطة استعمال الأجهزة المتفجرة المرتجلة (التي نادرا ما كانت تستعمل من قبل في تلك المناطق)، فضلا عن أربع هجمات انتحارية أو محاولات لتنفيذها في مزار الشريف وبلخ في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الثاني/يناير. وفي كانون الأول/ديسمبر، تعرضت حيرت لأول هجوم انتحاري في سجلها.

٤٣ - والاختطاف ليس نزعة جديدة في أفغانستان، حيث تواصل وقوع العديد من حوادث خطف المواطنين بدوافع انتقامية أو إجرامية. وكان الأجانب أيضا هدفا لتلك العمليات فيما مضى. ولا أدل على ذلك من حالات موظفي الانتخابات الثلاثة التابعين للأمم المتحدة المختطفين سنة ٢٠٠٤، وعامل الإغاثة التابع "للمنظمة كير" في أيار/مايو ٢٠٠٥ ومهندس الطرق الهندي (قُتل فيما بعد) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ واختطاف مواطنين نيباليين مؤخرًا في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (أُخلي سبيل أحدهما وقُتل الآخر). وتشير العديد من التقارير الواردة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من هذا العام إلى النية الإجرامية لدى العناصر المناوئة للحكومة لاختطاف الأجانب في المقام الأول الموجودين في كابل والمنطقة الشرقية من البلاد للحصول على مكاسب سياسية و/أو فدية.

٤٤ - وقد شابت الفترة المشمولة بالإبلاغ محاولات منهجية لتقويض دعائم نظام التعليم. وشملت الحوادث إضرام النار في المدارس أو تفجيرها، واغتيال المشرفين والأساتذة والمسؤولين وتهديد الطلاب. وتسببت هذه الهجمات في إغلاق جميع المدارس في ست مقاطعات وإغلاق عدد كبير من المدارس في ١٠ مقاطعات أخرى بالمنطقة الجنوبية. وشهد عام ٢٠٠٥ ما مجموعه ٩٩ هجوماً، نفذ أساساً في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية. واستناداً إلى معدل الحوادث لعام ٢٠٠٦، فإن التوقعات السنوية تقارب ١٤٤ حادثاً.

٤٥ - وتسبب ما نشر في أوروبا من رسوم كاريكاتورية للنبي محمد في قدح شرارة المظاهرات التي عمّت أرجاء البلاد في شباط/فبراير، وانتهى بعضها إلى أعمال عنف أسفرت عن مقتل ستة أشخاص وإصابة ١٤ بجروح. واندلعت أيضاً مصادمات مع أفرقة إعادة إعمار المقاطعات في ميمنة (فارياب) وبول الخمري (باغلان). وتم ترحيل موظفي الأمم المتحدة مؤقتاً إلى ميمنة لمدة زادت على أسبوعين، وأعيدوا في ٢٣ شباط/فبراير. ومع أن المظاهرات ما زالت تُنظم في بعض المحافظات، إلا أنها اتسمت عموماً بالطابع السلمي. وتشير التحقيقات اللاحقة إلى أن أعمال الشغب لم تكن عفوية وأنها كانت أحداثاً مُدبرة بعناية ومُبيّنة تستهدف فريق إعادة إعمار المقاطعات على وجه التحديد.

باء - القوة الدولية للمساعدة الأمنية

٤٦ - واصلت القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تقديم المساعدة إلى حكومة أفغانستان في صون الأمن وتهيئة ظروف الاستقرار والتعمير في كابل، والمناطق الشمالية، والشمالية الشرقية، والغربية. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أقرّ وزراء خارجية (الناتو) رسمياً خطة تشغيلية منقحة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية تقضى بإجراء توسع باتجاه الجنوب.

٤٧ - وقد شرعت البلدان المساهمة في (الناتو) في عملية حشد تدريجي لقواتها في الجنوب، حيث ستضطلع بالمهام تحت قيادة قوات التحالف إلى أن توضع القدرات اللازمة في مقامها.

رابعاً - مقترحات باستمرار وجود الأمم المتحدة في أفغانستان

٤٨ - مثل تنفيذ اتفاق بون إنجازاً كبيراً في عملية الانتقال السياسي في أفغانستان. بيد أن ما حققته عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة من إنجازات خلال السنوات الأربع الماضية، على نحو ما يُبرزه هذا التقرير، يظل هشاً، بينما لا يزال من اللازم توطيد الأركان التي تقوم على أساسها دولة ديمقراطية قادرة على البقاء. ولما تستطيع بعد المؤسسات الديمقراطية الوليدة التي أنشأتها عملية بون تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان عموماً، وهي: وقف الانفلات

الأمني ووضع حد لصناعة المخدرات، وتحفيز الاقتصاد، وإنفاذ القانون، وتقديم الخدمات الأساسية إلى الشعب الأفغاني وحماية حقوقه الإنسانية. ومن اللازم على وجه الاستعجال إحراز تقدم مصاحب لذلك في عدد من المجالات المتداخلة، بما فيها بناء إدارة جهوية فعالة، وتعزيز نظام العدل، وهيئة الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية. ومن أفضل الأمثلة على الحاجة إلى هذا النهج الشامل هناك الأمن الذي لا يتوقف فيه التقدم الدائم على إقامة وكالات أمنية أقوى فحسب، بل أيضا على الحكم الرشيد والعدالة وسيادة القانون، حيث يسند ذلك كله الإعمار والتنمية.

٤٩ - وإقرارا بأن حكومة أفغانستان ستلزمها المساعدة الدولية من أجل مجاهدة هذه التحديات، بادرت حكومة أفغانستان والأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بإجراء سلسلة من المشاورات مع الجهات الدولية الفاعلة المعنية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استراتيجيات التصدي لها. وتوجت العملية بإعلان اتفاق أفغانستان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أثناء مؤتمر لندن. وقد عُقد المؤتمر برئاسة مشتركة بين الرئيس قرضاي ورئيس الوزراء توني بليير وأنا شخصيا.

٥٠ - وجدد المشاركون في المؤتمر تأكيدهم على وحدة الهدف التي ظهرت بين أفغانستان والمجتمع الدولي خلال محادثات بون، وأبدوا تصميمهم على مساعدة الحكومة على النهوض بالأحوال المعيشية لأهل أفغانستان. وأعرب المشاركون في المؤتمر عن تأييدهم لبرنامج بناء دولة بقيادة أفغانية وفقا للأولويات المحددة على الصعيد الوطني، وأقروا بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتمرير تلك المساعدة عن طريق ميزانية الحكومة. وفي الواقع، فإن اتفاق أفغانستان هو برنامج عمل طموح لبناء السلام على مدى خمس سنوات في مجالات الأمن والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة المخدرات. ويُحدد الاتفاق ما يزيد على أربعين نقطة مرجعية قابلة للقياس ومحددة زمنيا في هذه المجالات ويضع خطة عمل قائمة على النتائج. وفي هذا الصدد، يدعو الاتفاق، باعتبار ذلك وسيلة نحو تحقيق مزيد من الشفافية وتنسيق الجهود، إلى إقامة مجلس مشترك للتنسيق والرصد تكون رئاسته مشتركة بين حكومة أفغانستان والأمم المتحدة. وخلال المؤتمر، أعلنت البلدان والمنظمات المشاركة عن تخصيص دعم مالي قدره ١٠,٥ بلايين دولار لأفغانستان، تُقدم على مدى خمسة أعوام. وقد أيد مجلس الأمن في قراره ١٦٥٩ (٢٠٠٦) المؤرخ في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ اتفاق أفغانستان ومرفقاته بوصفها تقدم إطارا للشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي.

ألف - الولاية

٥١ - بات التخطيط للولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، خلال الأشهر الستة الماضية، موضوع مشاورات مكثفة بين حكومة أفغانستان والشركاء الدوليين لأفغانستان، سواء على الصعيد الميداني أو في المقر في نيويورك. وتنص الخطة على أن تستمر البعثة في الاضطلاع بدور سياسي وبمساعد حميدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق أفغانستان. وستواصل البعثة أيضا ما تقوم به من أنشطة إنسانية وأنشطة لتنسيق التنمية. وفي هذا الصدد، سيتواصل دمج جميع عناصر الأمم المتحدة في أفغانستان في البعثة. وسترتب على هذا، بعض التغييرات في حجم البعثة، ونطاقها وبنيتها.

٥٢ - ورهنا بموافقة مجلس الأمن، ستُعهد إلى البعثة ولاية تشمل العناصر التالية:

- (أ) إسداء المشورة السياسية والاستراتيجية للعملية السلمية، بما في ذلك تعزيز المؤسسات الديمقراطية الناشئة للدولة؛
- (ب) القيام بالمساعي الحميدة، عند الاقتضاء؛
- (ج) مساعدة حكومة أفغانستان على تنسيق تنفيذ اتفاق أفغانستان ورصده، والاشتراك في رئاسة المجلس المشترك للتنسيق والرصد؛
- (د) مواصلة تعزيز حقوق الإنسان عن طريق الاضطلاع بدور مستقل في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وبناء قدرة المؤسسات الوطنية، بتعاون وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
- (هـ) مواصلة تقديم المساعدة التقنية في القطاعات التي أظهرت فيها الأمم المتحدة مزايا مقارنة وخبرة في أفغانستان، بما في ذلك في مجال تفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة ودعم اللجنة الانتخابية المستقلة؛
- (و) مواصلة إدارة جميع أنشطة الأمم المتحدة في مجالات الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعمير والتنمية في أفغانستان، تحت السلطة الكلية لممثلي الخاص، وبتنسيق مع حكومة أفغانستان.

باء - بنية البعثة

٥٣ - ستحتفظ البعثة برئاسة ممثلي الخاص ببنيتها الحالية، مع إجراء تغييرات قليلة على نطاقها وحجمها، تبعا للظروف الأمنية. وسيستمر مكتب الممثل الخاص للأمين العام في تلقي الدعم بالاستناد إلى دعامين يرأس كلا منهما نائب للممثل الخاص للأمين العام.

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

٥٤ - سيتلقى الممثل الخاص للأمين العام الذي يعمل أيضا كمسؤول مكلف بشؤون سلامة موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان وأمنهم الدعم المباشر في أداء مهامه من مكتب يشمل رئيسا للموظفين ومعاونين خاصين ومكتبا للاتصال وشؤون الإعلام يرأسه ناطق رسمي، فضلا عن وحدة لتنسيق الدعم الميداني ستواصل العمل بصفقتها وصلة بينية لجميع المكاتب الإقليمية. وسيشمل المكتب أيضا وحدة قانونية؛ ووحدة للغات؛ وموظفين مكرسين للمهام المرتبطة بأفضل الممارسات، وإدارة المعلومات وقواعد البيانات وتقديم التقارير.

٥٥ - وعلاوة على هذا، سيشتغل مكتب الممثل الخاص للأمين العام على وحدة صغيرة تقدم، بالتعاون مع النظراء الأفغان، خدمات السكرتارية إلى المجلس المشترك للتنسيق والرصد، على نحو ما ورد في اتفاق أفغانستان. ولدى اضطلاع البعثة بهذا الدور، فإنها ستلتمس ما يلي: (أ) تعزيز ظهور حكومة أفغانستان في أنشطة المساعدة الدولية، و (ب) تحقيق اتساق أكبر لجهود إعادة التعمير عموما.

٥٦ - وستنفذ البعثة دورها في مجالَي التنسيق والرصد، رغم أنها تدرك بأن تنفيذ العديد من عناصر الاتفاق ستوقف على جهات فاعلة أخرى لديها قدرات كبيرة. وسيكون تنفيذ الاتفاق والنتائج المتوقعة منه مسؤولية مشتركة لجميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، بما في ذلك الجهات المانحة وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

الدعامة الأولى: الشؤون السياسية

٥٧ - ستتألف الدعامة الأولى (الشؤون السياسية) من الأقسام والوحدات التالية: الشؤون السياسية؛ حقوق الإنسان؛ سيادة القانون؛ الوحدة الاستشارية للشرطة؛ الإصلاحات؛ والوحدة العسكرية الاستشارية. وستنشأ خلية تحليل مشتركة للبعثة من أجل تزويد قيادة البعثة بتقييمات معمقة وبمشورة سياسية عن مجمل المسائل الاستراتيجية المختلفة التي تواجه البعثة في تنفيذ ولايتها. وستستحدث الخلية الجديدة، التي ستستعمل أساسا موارد الموظفين الحالية، من أجل تنسيق وتحليل المعلومات الواردة من طائفة واسعة من المصادر السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية.

٥٨ - وبإشراف نائب الممثل الخاص للأمين العام - للشؤون السياسية، ستكون المهام الموكلة لهذه الدعامة على النحو التالي:

(أ) رصد التطورات السياسية والأمنية والعسكرية في البلاد وفي المنطقة وتحليلها وتقديم تقارير عنها؛

(ب) البقاء على اتصال مع الزعماء الأفغان والكيانات السياسية وفئات المجتمع المدني والمؤسسات وممثلي السلطات المركزية وسلطات المقاطعات؛ والبقاء على اتصال مع ممثلي المجتمع الدولي؛

(ج) تزويد السلطات الوطنية والدولية على الصعيدين الوطني والمحلي، نيابة عن الممثل الخاص، بالمشورة السياسية والاستراتيجية؛

(د) القيام بالمساعي الحميدة، عند الاقتضاء، نيابة عن الممثل الخاص، ودعمًا للجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان عموماً؛

(هـ) القيام على نحو مستقل برصد انتهاكات حقوق الإنسان، وإجراء عمليات تحقق منهجية من أعمال حقوق الإنسان، مع اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان؛ وتعزيز التثقيف بحقوق الإنسان وتوفيره؛ ورصد فعالية المبادرات الحكومية الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان؛ وكفالة أعمال نهج قائم على حقوق الإنسان في جميع جوانب عمل البعثة؛

(و) تقديم المساعدة التقنية والدعم إلى الجهات الوطنية والدولية الفاعلة بشأن تسريح الجماعات المسلحة غير المشروعة، والعمليات الانتخابية المستقبلية وحقوق الإنسان، بما في ذلك المبادرات ذات الصلة بالعدالة الانتقالية؛

(ز) تقديم المعلومات والتوجيه فيما يتعلق بالمسائل السياسية والأمور المتعلقة بالأمن، وسيادة القانون (بما في ذلك الشرطة والإصلاحات والعدل) وحقوق الإنسان، دعماً لمسؤوليات البعثة من أجل تنسيق تنفيذ اتفاق أفغانستان ورصده، ولصالح أنشطة البعثة الأخرى؛

الدعامة الثانية: الإغاثة والإنعاش والتنمية

٥٩ - ستتألف الدعامة الثانية (الإغاثة والإنعاش والتنمية) من الوحدات التالية: بناء المؤسسات، والحكم الرشيد والتنمية، ووحدة المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية؛ والشؤون الجنسانية؛ ومكافحة المخدرات؛ ووحدة أموال البرنامج. وسيواصل نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الإغاثة والإنعاش والتنمية الاضطلاع بمهام المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، فضلاً عن كونه نائب المسؤول المكلف بشؤون سلامة موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان وأمنهم. وتحت إشراف نائب الممثل الخاص للأمين العام ستكون مهام الدعامة الثانية - الإغاثة والإنعاش والتنمية - على النحو التالي:

(أ) تقديم المعلومات والتوجيه فيما يتعلق بمسائل الإغاثة والإنعاش والتنمية والأمور المتعلقة بالحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة المخدرات والشؤون الجنسانية، دعماً لمسؤوليات البعثة في مجال تنسيق تنفيذ اتفاق أفغانستان ورصده؛

(ب) تعزيز بناء القدرة لدى الوزارات الاستراتيجية المعنية بتنفيذ اتفاق أفغانستان، وكفالة أن تساهم أنشطة الأمم المتحدة الأخرى أيضاً في دعم بناء القدرة في المؤسسات الأفغانية؛

(ج) توفير التوجيه والتنسيق الاستراتيجيين لأنشطة الفريق القطري للأمم المتحدة عموماً، مع الإشارة بوجه خاص إلى تنفيذ اتفاق أفغانستان؛

(د) تخطيط وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية، وكفالة تنسيق جهود الجهات المانحة في مجالَي الإنعاش والتنمية، وإقامة الصلات مع الحكومة والمانحين وغيرهم من شركاء التنمية على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

(هـ) تخطيط وتنسيق عمليات الأمم المتحدة الإنسانية، وإقامة الصلات، لهذا الغرض، مع الحكومة، والمانحين وعموم دوائر العمل الإنساني.

٦٠ - وستستلزم مهام الدعامتين المبينة أعلاه بعض الزيادة في الموظفين الدوليين والوطنيين في مقر البعثة. وعلى مستوى الأقاليم والمقاطعات، ستتولى المكاتب الإقليمية للبعثة تنفيذ هذه المهام، بما في ذلك المكاتب الإقليمية الفرعية العاملة تحت إشرافها، على نحو ما هو مُبَيَّن أدناه. وبينما تعمل المكاتب الإقليمية تحت الإشراف العام للممثل الخاص للأمين العام، سيتم الاحتفاظ بخطوط إبلاغ ثانوية إلى نائب الممثل الخاص فيما يتعلق بجميع الأنشطة المحددة أعلاه.

المكاتب الإقليمية

٦١ - من أجل دعم حكومة أفغانستان وشركائها الدوليين في تحسين تقديم الخدمات إلى المواطنين الأفغان في مختلف أرجاء البلاد، ستحتفظ البعثة بوجودها الحالي المتمثل في ثمانية مكاتب إقليمية ومكتبين إقليميين فرعيين، وستمدد نطاق المكاتب الإقليمية، حسبما تسمح به الظروف الأمنية، عن طريق إقامة وجود إضافي في عواصم المحافظات الأخرى حسب أهميتها الاستراتيجية. وستحتفظ المكاتب الإقليمية ببنيتها المتكاملة، بما في ذلك مهام الدعامتين الأولى والثانية، لكفالة تنفيذ المهام الرئيسية لكل دعامة، حسبما هو محدد أعلاه، على الصعيد المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، ستسعى المكاتب الإقليمية، مدعومة من المكاتب الإقليمية الفرعية، إلى دعم الجهود على المستوى الحالي لتنسيق تنفيذ الاتفاق ورصده.

وعلاوة على ذلك، سيتم الاحتفاظ بمكتبي الاتصال الصغيرين الموجودين في إسلام آباد وطهران وسيرفع المكتبان تقاريرهما مباشرة إلى ممثلي الخاص عن طريق نائب ممثلي الخاص المكلف بالدعامة الأولى (الشؤون السياسية).

دعم البعثة

٦٢ - سيتواصل دعم البعثة استنادا إلى هيكل دعم تقليدي للأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة الإدارية واللوجستية الحساسة إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وللدعامتين، ولجميع المكاتب الإقليمية. وستستعمل المكاتب الإقليمية الفرعية، إن أنشئت، المرافق التي سبق أن أنشأها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أثناء الانتخابات البرلمانية، وسيجرى تقاسمها مع وكالات الأمم المتحدة المهتمة الأخرى على أساس تقاسم التكاليف. وعموما، سيستمر الأخذ بنهج البعثة الذي اتبعته على مدى السنوات الأربع الماضية والمتمثل في السعي إلى إيجاد ترتيبات للخدمات المشتركة وتحقيق وفورات الحجم مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى كلما كان ذلك ممكنا. وستزيد البعثة جهودها الرامية إلى الاعتماد على الموظفين الوطنيين لكفالة قيام نهج طويل الأجل لبناء قدرة رأس المال البشري الأفغاني. وسيستلزم توسيع نطاق التغطية الجغرافية للبعثة نشر موظفين إداريين وتقنيين إضافيين من أجل تقديم الدعم في عين المكان، لا سيما فيما يتعلق بالنقل وأمن المناطق المحيطة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. بيد أن مستوى الانقلاط الأمني الحالي سيتطلب اتخاذ تدابير إضافية للتخفيف من حدة المخاطر من أجل تمكين البعثة من الاستمرار بمستواها التشغيلي الحالي. كما يشكل أيضا احتياجا عاجلا في مجال دعم العتاد الجوي لإتاحة فرص الوصول للمكاتب القائمة والمكاتب الجديدة المحتملة وتحسين قدرتها على الإجماع. وسعيا إلى التخفيف من شدة الظروف الميدانية التي يعمل في ظلها الموظفون في أفغانستان، ولكفالة وجود عمالة ثابتة ونشيطة، ستستمر البعثة في معالجة مسائل تدريب الموظفين ورعايتهم. وسيجرى أيضا تدعيم آليات السلوك والانضباط عن طريق الموارد المكرسة.

خامسا - الملاحظات

٦٣ - شهدت السنوات الأربع الأخيرة تحولا ملحوظا في المشهد السياسي لأفغانستان. فإتمام عملية بون التي تكللت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بافتتاح جمعية وطنية ممثلة لطوائف الشعب ومنتخبة بالكامل، تؤكد بوضوح المعالم التي تم بلوغها على طريق إرساء أسس دولة ديمقراطية تتمتع بمقومات البقاء. وهي تؤكد أولا وقبل كل شيء، عزم الشعب الأفغاني على تحقيق أمانه التي طال انتظار تحقيقها في استتباب السلام والاستقرار في وطنهم. وهي تعكس الشراكة الصامدة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. بيد أن أسس الدولة

لا تزال ضعيفة ولا تتمتع بعد بالقدرة على تزويد غالبية الأفغان بالخدمات الأساسية التي يحتاجون إليها لتحسين حياتهم اليومية.

٦٤ - ولا تزال أفغانستان تواجه تحديات ضخمة في مجالات الأمن، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ومكافحة صناعة المخدرات غير المشروعة. وإذا كان للدولة أن تكتسب ثقة السكان وتتمتع بتأييدهم، فلا بد لها من تحقيق تقدم ملموس في كل من هذه المجالات. ويتعين على الحكومة أن تقود هذه العملية؛ وإن كان لا يمكنها أن تنجزها وحدها. وسوف تظل أفغانستان بحاجة إلى التزام سياسي ومالي كبير من قبل المجتمع الدولي لردح قادم من الزمن. علما بأن دخول حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في التزامات تقضي ببدء تنفيذ اتفاق أفغانستان المعقود في مؤتمر لندن، يعطي إشارة مطمئنة ورؤية مشتركة محددة بوضوح لمستقبل أفغانستان. والحق أنه بدون هذا الدعم المستمر، فإن أفغانستان يتهددها بالفعل خطر الارتكاس في حمأة الحرب التي عانت منها سنوات، والارتداد إلى عواقب سنوات الإهمال.

٦٥ - ولا يزال الأمن من بين أولى التحديات التي تواجهها أفغانستان. وإني لأشعر بقلق متزايد من أن انعدام الأمن الذي يسمم حياة الأفغان في عدد من مقاطعات البلد، والذي لا يمكنهم من التمتع بفوائد عملية السلام، ينال من الدعم المقدم للمؤسسات التي انبثقت عن عملية بون. وبغض النظر عن الصراع في أفغانستان - واستمرار التمرد والإرهاب؛ والعنف الدائر بين الفصائل ومنازعاتها على الموارد والتي لا تزال مؤسسات الدولة أضعف من أن تتصدى لها، ووجود اقتصاد مزدهر يقوم على تجارة المخدرات ويوفر أرضا خصبة للشبكات الإجرامية والفساد - فإن مفهوم الدولة الديمقراطية لن يترسخ إلا إذا اقتنع الشعب الأفغاني أن المعروض عليه هو خير من أي بديل مجرّب أو يجري فرضه بالقوة. ولا بد من وجود حكومة وطنية موثوقة يمكنها الوفاء بالوعود المتعلقة بإعادة بناء البلد على نحو فعال، إذا أريد تحقيق تقدم ملموس في مجالات أخرى بالغة الأهمية، بما فيها ممارسة الحرية الديمقراطية وحقوق المرأة.

٦٦ - وليست الأرض الخصبة للعنف المضاد للحكومة والإرهاب مقصورة على الاحتياجات غير الملابة للمواطنين الأفغان العاديين. فبالنظر إلى اتجاهات العنف التي شوهدت على مدى الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك ما وقع من هجمات ضد المدنيين، وعمليات التفجير الانتحارية، يتعين عليّ أن أؤكد مجددا على ضرورة التصدي لمصادر الدعم للتمرد والعمليات الإرهابية المضادة للحكومة. ولن يتسنى لأفغانستان أن تصبح مكانا للاستقرار لها ولجيرانها، ما لم يتم التصدي بحسم لأسباب العنف وانعدام الثقة، بما في ذلك جميع الأبعاد المحلية والخارجية.

٦٧ - أما الشروط الأخرى اللازمة لتحسين الأمن، فتشمل، فيما تشمل، تحقيق تقدم في نزع سلاح الجماعات المسلحة غير المشروعة، وإنشاء مؤسسات أمنية وطنية مستدامة وموثوقة. ثم إن نجاح تنفيذ نزع سلاح الجماعات المسلحة غير المشروعة يتطلب أن تعي الجماعات المسلحة غير المشروعة أن الحكومة تتمتع بالدعم التام من قبل القوات المدنية والعسكرية الدولية في تنفيذ البرنامج. وحتى مع استمرار توسيع الجيش الوطني الأفغاني، سوف تواصل حكومة أفغانستان الاعتماد على مساعدة قوات الأمن الدولية في تعزيز الأمن والاستقرار في جميع مقاطعات أفغانستان. وتحتاج الشرطة الوطنية الأفغانية إلى الدعم الدولي من أجل إصلاحها وتدريبها على كل مهارات الشرطة، بدءاً من التحقيقات الجنائية والتحليل الطبي الشرعي، وانتهاءً بحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية. غير أن الأمر يستلزم أن يتم مثل هذا التدريب في إطار برنامج وطني شامل ذي معايير موحدة، وفي سياق الإصلاح العام للقطاع الأمني. وفي حين أن الاستدامة المالية للشرطة الوطنية الأفغانية لا تزال مبعث قلق، فإن ثمة حاجة عاجلة إلى تجديد موارد الصندوق الاستئماني الدولي لدفع رواتب الشرطة، إذ أنه يواجه عجزاً باعثاً على الانزعاج. وإني لأهيب بالدول الأعضاء أن تبذل أقصى ما في وسعها لمواصلة دعم هذه الركيزة من ركائز الأمن الوطني.

٦٨ - ثم إن التوسع المزمع في القوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) يعد تطوراً مشجعاً. وإني لأشجع دول (الناتو) المساهمة بقوات على إرسال ما يلزم من قوات عسكرية ذات قواعد مشتركة صارمة للاشتباك، وقيادة معززة، وترتيبات تتعلق بالمراقبة مع قوات التحالف، وأهداف مشتركة لأفرقة إعادة إعمار المقاطعات.

٦٩ - هذا مع العلم أن تنفيذ اتفاق أفغانستان سوف يضع البلد وشركاءه الدوليين في اختبارات عديدة. فإضافة إلى التحدي الأمني، يبقى من الضروري كفاية أن تمضي التنمية بسرعة ووتيرة تلبين أمني الشعب الأفغاني والانتفاع بطاقاته. ثم إن الاتفاق نفسه، إضافة إلى الاستراتيجية المؤقتة للتنمية الوطنية لأفغانستان، يتيح فرصة غير مسبوقه لتعاون حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على تنفيذ خطة مشتركة لتحقيق الأهداف المشتركة في مجالات الأمن والحكم الرشيد والتنمية. وإذا أريد للعملية التي يقودها الأفغان أن تنجح، فلا بد للمجتمع الدولي من مضاعفة جهوده؛ ولا بد من أن يتم في الوقت المناسب تحقيق الالتزامات التي قطعت في لندن، بما في ذلك تعبئة الأصول الأمنية اللازمة. كما تتطلب هذه العملية اهتماماً مستمراً بتعزيز الروابط بين أفغانستان وجيرانها. وإني لأهيب بحكومة أفغانستان أن تبذل قصارها للوفاء بالمعايير المبينة في هذه الوثائق، وأدعو المشاركين في مؤتمر لندن إلى مواصلة سخائهم، والتزامهم بتوفير الموارد اللازمة لتحقيق هذه الرؤية.

٧٠ - ثم إن تحقيق قدر من النجاح في التصدي للتحديات التي تواجهها أفغانستان يعتمد أيضا على مدى ترسيخ احترام حقوق الإنسان. ولا بد لنا من مواصلة دعم الحكومة والمجتمع المدني فيما يتخذاه من خطوات ضرورية لرأب الفجوة بين ما يقال من كلام بليغ عن حماية حقوق الإنسان وبين الأمر الواقع في هذا الشأن. وينبغي لمؤشرات حقوق الإنسان، بما فيها المؤشرات الواردة في الاتفاق، أن تكون بمثابة مقياس للتقدم في عملية التنمية عموما. ومن الأهمية بمكان اتخاذ خطوات لتنفيذ خطة العمل الوطنية للسلام والمصالحة والعدالة، وتمحيص المناصب الحكومية العليا.

٧١ - وقد أتمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مهامها فيما يتعلق باتفاق بون، غير أن دورها لم ينته بذلك. علما بأن ولايتها الحالية بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٨٩ (٢٠٠٥) تنتهي في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، وإني لأوصي بتمديد ولاية البعثة على النحو الموضح لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا. وسوف تتمثل المسؤوليات الرئيسية للبعثة في مواصلة تقديم المشورة السياسية والاستراتيجية للقيادة الأفغانية وشركائها الدوليين، بما في ذلك قوات الأمن، لا سيما وهي تشرع في المرحلة القادمة الطموحة والحيوية لبناء الدولة. وسوف تقوم البعثة، من خلال دورها كرئيس مشارك للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، بمساعدة حكومة أفغانستان على معاينة أنشطة المساعدة الدولية، والدعوة إلى مزيد من الاتساق في جهود إعادة الإعمار عموما، دعما لتنفيذ اتفاق أفغانستان، علما بأن نجاح هذا المسعى يعتمد أيضا على الدور المتداعم لجميع الأطراف صاحبة المصلحة وتعاونها معا تعاوننا كاملا.

٧٢ - وإنجازا لهذه المسؤوليات، وتبريرا للثقة المولاة للأمم المتحدة، يتعين على البعثة أن تواصل أنشطتها للتواصل مع الشعب الأفغاني والقيام، كلما سمحت الظروف، بتوسيع دائرة هذه الأنشطة. غير أنه، في ضوء تقييم الاتجاهات الأمنية الراهنة، أشعر بقلق متزايد إزاء الخطر الذي يتهدد سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. ولذلك يتعين عليّ أن أؤكد أن تنفيذ ولاية البعثة يعتمد على توفير ما يلزم من موارد أمنية إضافية وكافية، بما في ذلك خدمات الدعم المضمون للإجلاء الجوي والطبي.

٧٣ - ختاماً، أود أن أعرب عن تقدير خاص لجان أرنو، ممثلي الخاص السابق، لقيادته والتزامه، ولجميع أفراد البعثة، رجالاً ونساءً، وللمنظمات الشريكة لها على ما بذلوه من جهود رائعة لصالح أفغانستان. وإني لعلّي ثقة من أن هذا المستوى من الدعم سوف يمتد ليشمل توم كوينغس، الذي تولى مؤخرا مسؤولياته بصفته ممثلي الخاص. ولقد تعرض الموظفون الدوليون في أفغانستان، في الشهور التي مضت منذ صدور تقريرتي السابق، لهجوم متزايد. وإني لأشيد بشجاعتهم وقوة احتمالمهم في ظل هذه الظروف.